

بلاغ صحفي اجتماع مجلس الحكومة 7 يونيو 2012

انعقد يوم الخميس 16 من رجب 1433 (7 يونيو 2012) الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة خصص للمناقشة و الموافقة على مشروع قانون يتعلقان بمجال الاتفاقيات الدولية تقدم بهما السيد الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية و التعاون و تقديم عرض حول واقع التعليم العالي وآفاق عمل الوزارة بالإضافة إلى مداورة عدد من المستجدات.

في مستهل الاجتماع، تدارس المجلس ووافق على مشروع قانون رقم 12-54 يوافق بموجبه على بروتوكول عام 1996 لاتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن قلب النفايات و المواد الأخرى لعام 1972 وثلاث ملاحق به. ويهدف هذا البروتوكول إلى حماية البيئة وصيانتها من كل مصادر التلوث واتخاذ التدابير الفعالة لمنع وخفض، وعند الإمكان، إزالة التلوث الناجم عن قلب أو ترميد النفايات أو المواد الأخرى في البحر.

كما وافق المجلس على مشروع قانون رقم 12-63 يوافق بموجبه على اتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تركيا بشأن النقل الطرقي الدولي للمسافرين و البضائع والبروتوكول الخاص به، الموقعين بأنقرة في 19 مارس 2012. ويهدف هذا الاتفاق إلى تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والسياحية بين البلدين، كما يروم إنعاش توسيع التعاون والشراكة في ميدان النقل الطرقي الدولي بين الطرفين. ويتم طبقاً لأحكام هذا الاتفاق إحداث لجنة مختلطة مكونة من مندوبين يتم تعيينهم من قبل السلطات المختصة لكلا الطرفين، تتكلف بتسوية كل القضايا المتعلقة بتطبيق وتأويل هذا الاتفاق وكذا بالإشراف على الترتيبات العملية الخاصة به، خصوصاً تلك المرتبطة بإعداد و بشروط تسليم رخص نقل المسافرين.

كما تقدم السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي و تكوين الأطر بعرض حول تشخيص واقع التعليم العالي وآفاق عمل الوزارة. في مستهل العرض أشار السيد الوزير إلى مجموعة من المعطيات والأرقام التي قمم وضعيتها التعليم العالي بالمغرب بمكوناته الثلاث وهي التعليم الجامعي و تكوين الأطر والتعليم الخاص. حيث أكد أن هناك 475.907 طالبا بالتعليم العالي، وفق إحصائيات 2010-2011، يدرسون بـ 361 مؤسسة تحت إشراف 13.543 أستاذ دائم. ويلاحظ من خلال هذه الأرقام هيمنة التعليم الجامعي بـ 88 %. أما عدد خريجي الجامعات فقد بلغ حسب نفس الإحصائيات 40.000 طالب. أما بخصوص التعليم العالي الخاص فإن هناك ما لا يقل عن 35.648 طالب مسجلون بمعاهد التعليم الخاصة في مختلف الشعب التي يبلغ عددها 1117، مع هيمنة شعب التدبير والتجارة والتواصل بنسبة 73%. وبعد أن أشار السيد الوزير إلى السياق العام الوطني والدولي العام الذي يوازي تطور الخدمات التي يوفرها التعليم العالي بما في ذلك الديناميكية الاجتماعية و مسلسل إطلاق الأوراش الإصلاحية الكبرى، أبرز السيد الوزير حاجيات مختلف القطاعات في ما يخص الموارد البشرية لمواكبة تطورها.

أما فيما يخص تكوين المهندسين، فقد أشار السيد الوزير إلى أن هناك عرضاً محدوداً مقارنة بالحاجيات الحقيقية، بحيث أنه خلال السنة الدراسية 2011-2012 كان هناك 40.000 مرشحا مؤهلاً للولوج في حين أن عدد المقاعد لا يتجاوز 2000. في ختام عرضه اقترح السيد الوزير مجموعة من التوجهات من أجل استعادة ريادة الجامعة المغربية وبناء مجتمع واقتصاد المعرفة تلخص في الرفع من قابلية الخريجين للاندماج في سوق الشغل، وتحسين حكامه القطاع، وتطوير منظومة

البحث العلمي، ودعم وتطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة، ومراجعة الترسنة القانونية المنظمة للقطاع، وتطوير إستراتيجية للتعاون الدولي. وتلا هذا العرض نقاش أولي توقف عند الحاجة إلى اتخاذ إجراءات للنهوض بالجامعة المغربية وأدوارها على أن يتم التداول في هذا الملف في لقاء لاحق.